

جباية الشام

في الاسلام

٢

وكذلك كانت سيرة العباسيين بعد فقد اخذ المنصور اموال الناس حتى ما ترك عند احد فضلاً وكان مبلغ ما اخذ لهم ثمانمائة الف الف درهم وعدل ابو جعفر المنصور ارض الغوطة غوطة دمشق فجعل كل ثلاثين مداً بدينار بالقاسي وكان اداء الناس على ذلك . وكان الخلفاء من بني العباس يعمدون الى ابطال الرسوم عندما يتجلى لهم ضررها ولا يقطعون امراً بدون اخذ آراء حلة الفقهاء في عصرهم فقد امر المعتضد سنة ٢٨٣ بالكتابة الى جميع البلدان ان يرد الفاضل من سهام المواريث الى ذوي الارحام وابطل ديوان المواريث . وخلف المعتضد هذا في بيوت الاموال تسعة آلاف الف دينار ومن الورق الف الف درهم . ومن خلف هذه القناطير المقنطرة من الذهب لا بد له ان يظلم امته وان لا يصرف اموالها في وجوه مصالحها وقد كنت ترى في ايام العباسيين عدلاً شاملاً لا مثيل له حيناً وتجذ ظملاً شائناً في دور آخر فعهد الرشيد والمأمون والمهدي والظاهر والمتوكل كان عجباً في العدل وانتظام الجباية فالمهدي مثلاً افتتج امره بالنظر في المظالم وبسط يده في العطاء فاذهب جميع ما خلفه المنصور . وهو ستائة الف الف درهم واربعة عشر الف الف دينار سوى ما جباه في ايامه والمأمون العباسي اقام سنة بدمشق (٢١٤) لمساحة اراضي الشام واجتلب لتعديله مساح العراق والاهواز والري والمهدي اول من نقل الخراج الى المقاسمة^(١) وكان السلطان يأخذ عن الغلات خراجاً مقررراً ولا يقاسم وجعل الخراج على النخل والشجر . واعاد الظاهر بامر الله سنة ٦٢٢ سيرة العمرين قال ابن الاثير فلو قيل انه لم يل الخلافة بعد عمر بن عبد العزيز مثله لكان القائل صادقاً فانه اعاد من الاموال المفصولة في ايام ابيه شيئاً كثيراً واطلق المكوس في البلاد جميعها وامر باعادة الخراج القديم وان يسقط جميع ما جده ابيه

وكان كثيراً لا يحصى وفي أيام أبيه خربت العراق ونفرت أهله في البلاد .

خربت العراق وما إليها من الأمصار والاقطار للشدة في نقاضي الجباية والتفنين في الضرائب وعدم اضارادها على وتيرة واحدة . كتب ^(١) علي بن عيسى الى عامل ديار ربيعة وقد ورد الخصرة قوم من أهلها يظلمون من حيف لحقهم في معاملاتهم : « بسم الله الرحمن الرحيم . في عليك أكرمك الله بما أمر الله به من العدل والاحسان ونهى عنه من الجور والعدوان وعاقب به الظالمين في سالف الأزمان غني لك عن التنبيه والتوقيف والوعظ والتخويف وفيما رسمته لك مشافهة ومكاتبه في انكار الظلم وإزالته وإظهار العدل وإفادته كفاية وبلاغ . وقد ورد الخصرة أكرمك الله جماعة من وجوه التناء والمزارعين بديار ربيعة متظلمين مما عوملوا به في سني ثلث عشرة وثلاثمائة من أكرامهم على تضمين غلات بيادرهم بالخزر والتقدير وإزامهم حق الأعشار في ضياعهم على التبريع واستخراج الخراج منهم على أوفر عبء قبل إدراك غلاتهم وثمارهم وأكرامهم وجوهرهم وتجارهم على ابتياع الغلات السلطانية بأسعار مسرفة مجحفة فاقطنني ما افاضوا فيه من الشكوى وأبني ما انتهوا الى وضعه من عظيم البلوى ووجدته مع قبح ذكره وعظيم وزره عائدًا بخراب الضياع ونقصان الارتفاع فينبغي أكرمك الله أن تجري سائر رعيته على المعاملات القديمة وتحملهم على الرسوم السليمة حتى يعودوا الى أفضل حال عهدها واجمل سيرة حمدوها وتزيل السنن الجائرة وتبطلها وتقطع أسبابها وتحسمها وتكتب الي بما يكون منك في ذلك فإني على اهتمام به ومراعاة له أن شاء الله . »

ولورجعت الى كتب التاريخ والسير رأيت شيئاً كثيراً من هذا القبيل وفي الكتاب الذي كتبه الامام ابو يوسف صاحب الامام ابي حنيفة الى الخليفة هرون الرشيد صورة لطيفة من تطف الملاء في نصيح الملوك والخلفاء . وكتابه دستور في الجباية تستدل به على ترقى العقول في عصره . وما خلا عصر من علماء ينعون على العمال اعمالهم وتجاهلهم عن طرق الحق في معاملة الامة وقلماء كانت المواعظ تفعل الا في المستعدين للخير من الخلفاء فمن دونهم . ذكروا ان الرشيد اخذ العمال ^(٢) والتناء والدهاقين واصحاب الضياع والمبتاعين للغلات والمقبولين وكان عليهم اموال مجتمعة فطولوا بصنوف من

العذاب فرأى الفضل بن عياض الناس يعذبون في الخراج فقال ارفعوا عنهم في سمعت رسول الله يقول من عذب الناس في الدنيا عذبه الله يوم القيامة فامر الرشيد بان يرفع العذاب عن الناس فارفع العذاب من تلك السنة . وكان وقع مثل ذلك سيفه اوائل دولة الامويين بالشام واخذ جباة الجزية يعذبون بعض اهل الذمة ويجعلونهم في الشمس ساعات عقوبة لهم فنهى عن ذلك احد الفقهاء العارفين وبطل تعذيب المكلفين من ذاك اليوم زاد الاجحاف بحقوق الرعية لما توزع ملوك الطوائف البلاد واخذ كل ملك او امير يستولي على اقليم صغير من الارض ويخنف على الناس في الجباية ويسمي نفسه ملكاً من ذلك بنو حمدان^(١) في حلب وما اليها فانهم كانوا على جانب من البطش والظلم وان مدحهم الشعراء وقامت للدب في ايامهم دولة فقد لجوا في الظلم والاستئثار بالاموال وكانت فتنهم مع الروم لا تنقطع فاستأثر القضاة بهلاك العباد وخراب البلاد على ايدي المدافعين والمهاجرين . ففي خلافة الرازي سنة ٣٢٤ بطلت الدواوين والوزارة فكان كل من تولى امره الامراء^(٢) تحمل اليه الاموال فيتصرف فيها جميعاً كما يريد ويطلق للخليفة ما يريد وبطلت بيوت الاموال وكانت الشام اذ ذاك في يد محمد بن طغ . وبينما كانت الشام تدافع القرامطة وتشتغل بفتن بني حمدان لنقع في ايدي الاخشيدية اصحاب مصر كانت بغداد في شغب وتعب واذ كانت هي العاصمة فاحر بالاطراف ان تكون اسوأ حالاً فقد شغب الجند سنة ٣٣٤ على معز الدولة بن بويه فضمن لهم اصال ارزاقهم في مدة ذكرها لم فاضطر الى ضبط الناس واخذ الاموال من غير وجوبها واقطع قواده واصحاب القرى جميعها التي للسلطان واصحاب الاملاك فبطل لذلك اكثر الدواوين وزالت ايدي العمال وكانت البلاد قسداً خربت من الاختلاف والغلاء والنهب فاخذ القواد القرى العامرة وزادت عمارتها معهم وتوفر دخلها بسبب الجاه فلم يمكن معز الدولة العود عليهم بذلك واما الاتباع فان الذي اخذوه ازداد خراباً فردوه وطلبوا العوض عنه فعوضوا وترك الاجناد والاهتمام بمسارب القرى وتسوية طرقها فهلكت وبطل الكثير منها واخذ غلمان المقطعين في ظلم الفلاح وتحصيل العاجل فكان احدهم اذا عجز الحاصل تممه بمصادرة القائميين على الاراضي .

(١) المسالك والممالك لابن حوقل (٢) الكامل لابن الاثير .

وهكذا اختلت احوال المملكة العربية وطرق الجباية فيها لما نال الناس من المغارم والمظالم والحكومات لا تعرف واجبها ولا تدري ان الجباية في الدولة اجرة الحماية ولذلك تأفف ابو العلاء المعري في النصف الاول من المئة الخامسة من ملوك عصره فقال:

وارى ملوكاً لا تحوط رعية فعلام تؤخذ جزية ومكوس
وقال: عجم وعرب دائلون وكلنا في الظلم اهل تشابه وجناس
وقال: ارى امراء الناس يمسون شرهم اذا خطفوا خطف البزاة للوامع
وفي كل مصر حاكم فموفق وطاق يجابي في اخس المطامع
وقال ايضاً: يقولون في المصر العدول وانما حقيقه ما قالوا العدول عن الحق
ولست بمختار لقومي كونهم فضاة ولا وضع الشهادة في رق
وقال: بكل ارض امير سوء يضرب للناس شر سكة
وقال: ان العراق وان الشام مذ زمن صفران ما بها للملك سلطان
ساس الانام شياطين مساطة في كل مصر من المواليين شيطان
من ليس يحفل بخص الناس كنهم ان بات يشرب خمرًا وهو مبطلان
وقال: وجدت غنائم الاسلام نبياً لاصحاب المعازف والملاهي
وقال: مل اعقام فكم اعاشرة امة امرت بغير صلاحها امراؤها
ظلموا الرعية واستباحوا كيدها فعدوا مصالحها وهم اجراؤها
ومن قوله: فشان ملوكهم عزف ونزف واصحاب الامور جباة خرج
وهم زعيمهم انهب مالاً حرام النهب او اِحلال فرج

وبعد فقد استقر خراج فلسطين على عهد معاوية على اربعمائة وخمسين الف دينار واستقر خراج الأردن على مائة وثمانين الف دينار وخراج دمشق على اربعمائة الف وخمسين الف دينار وخراج جند حمص على ثلثمائة وخمسين الف دينار وخراج قنسرين والعواصم على اربعمائة الف وخمسين الف دينار وفعل معاوية بالشام والجزيرة واليمن مثل ما فعل بالعراق من استعفاء ما كان للملوك من الفياع وتصهيرها لنفسه خالصة واقطعها اهل بيته وخاصته وهو اول من كانت له الصوافي في جميع البلاد . قال البلاذري^(١)

كانت وظيفة الأردن التي اقطعها معاوية مائة الف وثمانين الف دينار ووظيفة فلسطين ثلثمائة الف وخمسين الف دينار ووظيفة دمشق اربعمائة الف دينار ووظيفة حمص مع قنسرين والكور التي كانت تدعى بالعواصم ثمانمائة الف دينار ويقال سبعمائة الف دينار . وكان ارتفاع الشام سنة ٢٠٤ هـ وهي اول سنة وجد حسابها في الدواوين بالخصرة لان الدواوين احرقت في الفتنة فتنة الامين على ما رواه قدامة - ثلثمائة الف وستين الف دينار ارتفاع قنسرين والعواصم وارتفاع جند حمص مائتي الف وثمانية عشر الف دينار وارتفاع جند دمشق مائة الف وعشرة آلاف دينار وارتفاع جند الاردن مائة الف وتسعة آلاف دينار وارتفاع جند فلسطين مائتي الف وتسعة وخمسين الف دينار .

قال اليعقوبي^(١) ان خراج دمشق سوى الضياع يبلغ ثلثمائة الف دينار وخراج جند الاردن يبلغ سوى الضياع مائة الف دينار ويبلغ خراج جند فلسطين مع ما صار في الضياع ثلثمائة الف دينار وخراج حمص سوى الضياع ايضاً مائتي الف وعشرين الف دينار . وكان خراج الاردن زمن عبد الملك بن مروان مائة وثمانين الف دينار وكان خراج قنسرين على عهد المأمون اربعمائة الف دينار ومن الزيت الف حمل وخراج دمشق اربعمائة الف دينار وعشرين الف دينار وخراج الاردن سبعة وتسعين الف دينار وخراج فلسطين ثلثمائة الف دينار وعشرة آلاف دينار ومن الزيت ثلثمائة الف رطل ولما تغلب الموالي من الاتراك وثنائهم سلك الخلافة وبقيت الدولة العباسية في الترف وقوي عامل كل جهة على ما يليه كثرت النفقات وقلت الجباية بتغلب الولاة على الاطراف قال المقدسي^(٢) كانت الضرائب ثقيلة على قنسرين والعواصم زمن سيف الدولة بن حمدان فكان خراج هذا الاقليم ثلثمائة الف وستين الف دينار وعلى الاردن مائة الف وسبعون الف دينار وعلى فلسطين مائة الف وتسعة وخمسون الف دينار وعلى دمشق اربعمائة الف وثمانين الف دينار .

وانت ترى ان الجباية في الشام كانت تختلف باختلاف العصور والادوار والتقلبات الجوية ومن الاراضي الخراجية والعشرية التي تدفع العشر لانها مما فحجه المسلمون عنوة قال ابو يوسف كل ارض اقتطعها الامام مما فتحت عنوة ففيها الخراج الا ان

(١) تاريخ اليعقوبي (٢) احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم .

يصيرها الامام عشرية والشام في ذلك كمصر والعراق ولائها كلها فتحت عنوة وفي التتارخانية ان السلطان اذا دفع اراضي لا مالك لها وهي التي تسمى الاراضي المملكية الى قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز احد شيئين اما اقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج او الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً في حق الامام اجرة في حقهم وقال ابن عابدين ومن هذا القبيل الاراضي المصرية والشامية ويؤخذ من هذا انه لا عشر على المزارعين في بلادنا اذا كانت اراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذه منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعم او التيماري ان كان عشراً فلا شيء عليهم غيره وان كان خراجاً فكذلك .

ولم تكثر الاقطاعات الا في القرون الوسطى قال المقرئ وقال وكانت عادة الخلفاء من بني امية وبني العباس والفاطميين من لدن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان تجبي اموال الخراج ثم تفرق من الديوان في الامراء والعمال والاجناد على قدر رتبهم وبحسب مقاديرهم وكان يقال لذلك في صدر الاسلام العطاء وما زال الامر على ذلك الى ان كانت دولة العجم فغير هذا الرسم وفرقت الاراضي اقطاعات على الجند واول من عرف انه فرق الاقطاعات على الجند نظام الملك وزير السلجوقيين وذلك ان مملكته اتسعت فرأى ان يسلم الى كل مقطع قرية او اكثر او اقل على قدر اقطاعه فعمورت البلاد وكثرت الغلات واقتدى بفعله من جاء بعده من الملوك من اعوام بضع وثمانين واربعائة الى اوائل القرن التاسع .

وكانت اقطاعات الشام اقل من اقطاعات مصر في القرن الثامن والتاسع وليس في الشام من يبلغ شأواً اكبر الامراء المقدمين بالديار المصرية الا نائب الشام فانه يقاربهم في ذلك وبخاصة الامراء المقدمين انواعاً من الانعامات ما عدا المقررات من المشاهرات والاكل والعليق والكساوي كالعقار والابنية الفخمة التي ربما اتفق على بعضها فوق مائة الف دينار . قال التاج السبكي المتوفى سنة ٧٢١ : ومن قبائح ديوان الجيش الزامهم الفلاحين بالاقطاعات بالفلاحة والفلاح حر لا يد لادمي عليه وهو امير نفسه وقد جرت عادة الشام بان من نزع من دون ثلاث سنين يلزم ويعاد الى القرية فهدراً ويلزم بشد الفلاحة والحال في غير الشام اشد منه فيها وكل ذلك لا يحل اعتماده

والبلاد تعمّر بدون ذلك بل انما تخرب البلاد بذلك لانهم يضيّقون على الناس .
وما عدا الاراضي التي كان الملوك يوغرونها اي التي يدفع عنها اربابها قدراً من
المال مرة واحدة فتعفى من الخراج وما خلا الاقطاعات التي يستأثر بها اصحابها من
ارباب الدولة ولا يؤدّون عنها خراجاً وعدا ضياع كثيرة تعفى من الضرائب وعدا
الصوافي واحدا صافية وهي ما يستخلصه السلطان لخاصته او هي الاملاك والاراضي
التي جلا عنها اهلها او ماتوا ولا وارث لها — ما عدا هذا كان هناك نوع من الاراضي
يسمى الجلاء اي يلجأ صاحب الارض الى بعض المكبراء فيسجل ضيعته باسمه تعزّزاً به
من عمال الخراج حتى لا يجوروا عليه فتصبح الضيعة مع الزمن ملكاً لذلك الكبير .

قال ابن ابي الحديد ^(١) ان من اهل الخراج من يلجئ بعض ارضه وضياعه الى
خاصة الملك وبطانته لاحد امرين اما لامتناع من جور العمال وظلم المولاة وتلك منزلة
يظهر بها سوء اثر العمال وضعف الملك واخلاله بما تحت يده واما للدفاع عما يلزمهم
من الحق والتيسير له وهذه خلة تفسد بها آداب الرعية وينتقص بها اموال الملك .
وكان العادلون من الملوك يعاقبون المتجشّمين والمجأ اليهم ولكن الناس يلجئون املاكهم
عند ارباب الصولة وكم من مرة خربت سورية او صقع كبير من اصقاعها بظلم ظالم
من عمالها . ذكروا ان الخليفة الحاكم اعفى ولاية حلب من الخراج سنة ٤٠٧ لانها
كانت ضعفت بالفتن المتواصلة . وبالغ الامير حصن الدولة معلي بن حيدرة بن منزو
الكتامي الذي ولي دمشق سنة ٤٦١ في المصادرات وارتكاب المظالم فلم يبق اهل البلد من
التعجرف والظلم والعسف بعد جيش ابن الصمصامة في ولايته بالقوة من ظلمه وسوء فعله فخرت
اعمال دمشق وجلا عنها اهلها وخت الاماكن من قاضيتها والغوطة من فلاحيتها .

والغالب ان المكوس والضرائب كثرت اواخر حكم العباسيين والعبيد بن سيف
السام فاسقطها صلاح الدين يوسف بن ايوب جملة مثل مكس مكة وعوض اميرها
بجبال غلة تحمل اليه كل سنة وتعيين ضياع موقوفة عليها بالديار المصرية . قال ابن
ابي طي : ان الذي اسقطه السلطان صلاح الدين والذي سماح به لعدة سنين آخرها سنة
اربعم وستين وخمسمائة مبلغه عن نيّف الف دينار والنيّف الف اردب سماح بذلك وابطله

(١) شرح نهج البلاغة .

من الدواوين واسقطه من المعاملين وكذلك فعل اخوه ابو بكر بن ايوب فانه ابطال كثيراً من المظالم والمكوس وطهر بلاده من الفواحش والخمر والقمار وكان الحاصل من ذلك بدمشق خصوصاً مائة الف دينار الا ان المكوس عادت فاحدثت . فقد ذكر المؤرخون ان نجر الدين بن عساكر انكر على الملك المعظم تقيمين المكوس والخمر فعاقبه بان انتزع منه المدرسة التقوية والصلاحية . ولما دخل صلاح الدين دمشق سنة ٥٧٠ ازال المكوس وكانت الولاية في اهلها قد ساءت واسرفت والبد المتعدية قد امتدت الى اموالهم واجحف . وكذلك كانت من قبل سيرة نور الدين محمود بن زنكي فانه منع ما كان يؤخذ من دمشق من المغارم بدار البطيخ وسوق الغنم والكيالة وغيرها وكان يشهى اصحابه عن اقتناء الاملاك ويقول مهما كانت البلاد لنا فاي حاجة لكم الى الاملاك فان الاقطاعات تُغني عنها وان خرجت البلاد من ايدينا فان الاملاك تذهب معها ومتى صارت الاملاك لاصحاب السطان ظلوا الرعية وتعدوا عليهم وغصبوهم املاكهم قال ابو يعلى ^(١) تجمع قوم من السفهاء العوام وعزموا على التخريض لنور الدين على اعادة ما كان ابطال وسامح به اهل دمشق من رسوم دار البطيخ وعمرصة البقل والاثمار وصانهم من اعنات شرار الضمان وصواله الاجناد وكرروا لتخفيف عقولهم الخطاب وضمنوا القيام بعشرة آلاف دينار بيض وكتبوا بذلك حتى أُجيبوا الى ما راموا وشرعوا في فرضها على ارباب الاملاك من المقدمين والاعيان والرعيا فما اهتموا الى صواب ولا نصح لهم قصد في خطاب والاجواب وعسفوا الناس بجهلهم بحيث تألموا واكثروا الضجيج والاستغاثة الى نور الدين فصرف همه الى النظر في هذا الامر فتبخت له السعادة واشار العدل في الرعية الى اعادة ما كان عليه فامر باعادة الرسوم المعتادة الى ما كانت من امانتها وتعفية اثر ضمانها وازاد الى ذلك تبرعاً من نفسه ابطال ضمان المريسة والجبن واللبن ورسم بكتب منشور يقرأ على كافة الناس بابطال هذه الرسوم جميعها وتعفية ذكرها . قال السبكي وقد علم ان المكوس حرام فان ضم الوزير الى اخذها الاجحاف في ذلك وتشديد الامر فيه والعقوبة عليه فقد ضم حراماً الى حرام .

ومع كثرة احتياج البلاد للمال زمن نور الدين وصلاح الدين للاستعانة به على

(١) كتاب الروضتين في اخبار الدولتين لشهاب الدين المقدسي .

قتال الصليبيين كانت الجباية الى الرفق في الجملة ببلاد الشام فاطلق نور الدين المكوس والصرائب واكتفى بالخراج والجزية . وكان هذان الملكان من ازهد الناس فلم يخلفنا في خزائنها الا التافه وقد خلف الملك العادل ابو بكر بن ايوب اخو الملك الناصر صلاح الدين يوسف في خزائنه وكان يجب ادخار المال ليصرفه حين الحاجة — سبعمائة الف دينار وخلف الملك الافضل ستمائة الف الف دينار عينا ومائة وخمسين اردباً دراهم نقد مصر ومائة مسمار من ذهب وزن كل مسمار مائة مثقال في عشرة محابس في كل محبس عشرة مسامير وصندوقين كبيرين فيهما ابر ذهب برسم الجوارس والنساء عدا الثياب والطرائف والقطعان والخليل والبغال والرقيق . وهذا ما لا يمكن ان يحوزه ملك صغير الا بالضغط على الرعية ولو قليلاً لاستخراج هذه الاموال والتوقف في صرفها على مصالح الامة ومرافقها .

ولم نعتز لدمشق عاصمة البلاد على ارتفاع لها خاصة وقد قال ابن ابي طي (١) حدثني كريم الدولة بن شرارة النعماني وكان مستوفي دار حلب يومئذ انه عمل ارتفاع جلسة سنة تسع وستمائة في الايام الظاهرية دون البلاد الخارجة عنها والضيايع والاعمال فبلغ ستة آلاف وتسعمائة الف واربعة وثمانين الفا وخمس مائة درهم قال ومما احطت به علماً في ايام الملك الناصر ان ارتفاعها على القاعدة في الارتفاع في آخر دولته مع حلوله بدمشق وخلوها منه كان على ما يفصل ثم فصل الارتفاع فكان ستة واربعين صنفاً وسطر المجموع ١٠٠٠ ١٣٠٠ ٧١ درهم . وكانت مسافة ما بين مالك حلب في ايامه وهو الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي من المشرق الى المغرب مسيرة خمسة ايام ومن الجنوب الى الشمال مثل ذلك ومنها ثمانمائة ونيف وعشرون قرية ملك لاهلها ليس للسلطان فيها الا مقاطعات يسيرة ونحو مائتي قرية ونيف مشتركة بين الرعية والسلطان قال ياقوت الحموي اوقفني الوزير صاحب القاضي الاكرم جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف بن ابراهيم الشيباني القفطي ادام الله تعالى ايامه وختم بالصالحات اعماله وهو يومئذ وزير صاحبها ومدير دواوينها على الجريدة بذلك واسماء القرى واسماء املاكها وهي بعد تقدم برز من خمسة آلاف فارس مزاحي العلة . موسع عليهم قال لي الوزير الاكرم ادام

(١) تاريخ ابن الشحنة ومهجم ياقوت .

الله تعالى علوه : لو لم يقع اسراف في خواص الامراء وجماعة من اعيان المغاريد لقامت بارزاق سبعة آلاف فارس لان فيها من الطواشية المغاريد ما يزيد على الف فارس يحصل للواحد منهم في العام من عشرة آلاف درهم الى خمسة عشر الف درهم ويمكن ان يستخمد من خواص الامراء الف فارس وفي اعمالها احدى وعشرون قلعة يقام بذخائرها وارزاق مستحفظيها خارجاً عن جميع ما ذكرناه وهو جملة اخرى كثيرة ثم يرتفع بعد ذلك كله من فضلات الاقطاعات الخاصة بالسلطان من سائر الجبايات الى قلعتها عنياً وجوباً ما يقارب في كل يوم عشرة آلاف درهم وقد ارتفع في العام الماضي وهو سنة ٦٢٥ من جهة واحدة وهي دار الزكاة التي تجبي فيها العشور من الافرنج والزكاة من المسلمين وحق البيع سبعمائة الف درهم وهذا مع العدل الكامل والرفق الشامل بحيث لا يرى فيها متظلم ولا متهضم ولا مهتضم وهذا من بركة العدل وحسن النية اهـ .

ومن هذه النقول تعرف درجة الجباية والثروة في تلك العصور ولما قبض الاتراك والجراسكة على زمام الاحكام في الشام في القرن السابع والثامن والتاسع كانت المكوس كثيرة جداً وزادوها ثم وثقنوها في ضررها حتى صعب احصاؤها وحفظها وكانت الخمر في سنة ٦٤٣ مضمة والمكوس شديدة وابطل الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٦٥ ضمانة الحشيشة وامر باحراقها والغالب ان بعض الملوك لم يكونوا يستنكفون من اخذ الضرائب عن الخمر والمكيفات بل تعدوا ذلك في تلك الحقبة من الزمن الى اخذ الرسوم عن البغايا والمواخير فقد ابطل الظاهر برفوق في جملة ما ابطل من المظالم والمكوس سيفي بر الشام ضمانة المغاني اي المغنين والمغنيات في الكرك والشوبك وضمان المغاني كان معروفاً في مصر فابطل سنة ٧٧٨ زمن الاشرف قلاوون ابطله من جميع اعمال مملكته وكان عبارة عن مال كثير مقرر على المغاني من رجال ونساء يؤدونه كل سنة الى الخزانة وابطل الناصر قلاوون ضمان المغاني ايضاً وهو عبارة عن اخذ مال من النساء البغايا وذلك لو خرجت اجل امرأة نقصد البغاء ونزلت اسمها عند امرأة تسمى الضامنة واقامت بما يلزمها من القدر المعين عليها لما قدر اكبر من في مصر ان يمنعا عن البغاء وعمل الفاحشة وكان يحصل من ذلك جملة كثيرة من المال .

لا جرم ان دولة الترك والجراسكة في مصر والشام تشبه في كثير من الوجوه دولة

الترك العثمانيين التي جاءت بعدها وكانت مراسيم ملوكها تصدر الحين بعد الآخر بابطال بعض الرسوم والضرائب ولكن مع هذا تجد من الامراء من كانوا يصادرون على ملايين من الدنانير دس سائر اسباب الثروة من ناطق وصامت . والدولة التي تخفف عن رعاياها بالاقوال والافعال على خلاف ذلك هي دولة سيئة ادارتها المالية فقد كان الملك المؤيد شيخ كثير المصادرات للرعية وهو الذي قطع دابر النواب العصاة الذين اخربوا غالب البلاد الشامية وحدث في ايامه اشياء كثيرة من ابواب المظالم لما كان يخرج الى التجاريد . والخروج الى التجاريد او الحملات كان من جملة الاسباب التي نتهياً لملوك الجراكسة ليسلبوا الناس اموالهم ولا تكلفه التجريدة اقل من نصف مليون دينار فاذا جرد السلطان في حياته عشرين تجريدة كان المصروف من ذلك في هذا السبيل عشرة ملايين لا تصل الى خزانة السلطان حتى يجبي مثلها من الرعايا المساكين .

ومن جملة ما ابطوه في ادوار مختلفة من الرسوم وهو ما نورده مثلاً من حالة تلك الايام ما ابطله برفوق مما كان متفقاً على البردارية في كل شهر من المال وما كان يأخذه السماسرة على الغلال والكيالة وعن الملح في عين تاب وعلى الدقيق بالبيرة وما كان مقررًا لنائب طرابلس عندما يتولى على كل قاض من قضاة البر والولاية بغلة او ثمنها خمسمائة درهم . وابطل المنصور قلاوون من جملة ما ابطل من المظالم وظيفه ناظر الزكاة وهو ان يؤخذ من عنده مال زكاته فان مات الرجل صاحب المال او عدم ماله يبقى ذلك القدر المقرر عليه في الدفاتر يؤخذ من اولاده او من ورثته او من اقاربه ولو بقي منهم واحد . وابطل الاشرف صلاح الدين ما كان يؤخذ على كل حمل يدخل باب الجابية بدمشق من القمح خمسة دراهم من المكس بل ابطال المكوس والضرائب عن سائر اصناف الغلة بجميع الشام وكان ذلك جملة تخرج عن الاحصاء . وتجد الى اليوم على السواري الاربع القائمة في مدخل جامع بني امية بدمشق من الغرب اربع وثائق في ابطال المكوس كتبت كل وثيقة على سارية تاريخ الاولى سنة ٨٦٣ على عهد قايتباي الحمزاوي كافل المالك الشامية ابطال بها الرسم المقرر على الاسواق والطواحين وغيرها من المكوس بدمشق . والثانية كتبت سنة ٨١٥ وهي مما امر به الظاهر ابو سعيد بن جقمق بابطال المكوس على الاقمشة الحمصية وفرع الاردية وفرع القطن وغيرها والثالثة

بتاريخ سنة ٨٥٢ نقول بانه ورد مرسوم شريف من مولانا السلطان الملك الظاهر ابو سعيد جقمق بابطال بعض المكوس ومنها التمر والعفص والسمك البوري والحناء والقماش المصري . قال وهذا في صحائف الدولة العادلة ! والرابعة فيها ذكر القلي والخروج والقلقاس وجلود الجواميس والماعز .

وكانت العادة ان تنقش على الرخام صورة الامر الصادر من الملك في رفع مثل هذه المظالم فنقش الملك الظاهر ابو سعيد ططر رخامة والصقها على باب الجامع الاموي في هذه المدينة بابطال ما كان لنائب الشام على المحتسب في كل سنة وكذلك ابطال في القدس ما كان يجبي لنائب القدس في كل سنة من المال ونقش ذلك على رخامة والصقها بباب الجامع الاقصي وابطل ايضاً ما كان مقرراً على امير مكة واعيان التجار من التقدم للامراء اذا حجوا واعيان الدولة وفي سنة ٧٤٦ كتب على باب قلعة حلب وغيرها من القلاع فقرأ في الحجر ما مضمونه : مساحمة الجند بما كان يؤخذ منهم لبيت المال بعد وفاة الجندي وذلك احد عشر يوماً وبعض يوم في كل سنة وهذه مساحمة بمال عظيم وكتب بالمساحمة بمثل ذلك على حائط قلعة طرابلس وهذا التفاوت ايام الدوران ما بين السنين الشمسية والقمرية^(١) وكثيراً ما كان يصدر الامر في زمن الجراكسة بجمع الذهب اذا قل أو الفضة وتسليمها الى الملك ليضرب بها سكة ونقوداً وكثير في ايامهم غش الفضة حتى كان سعر الدرهم ينزل كثيراً ويصاب الناس في الشام ومصر بخسائر فادحة وكثيراً ما كانوا يخسرون ثلث اموالهم لان بعض ملوكهم كانوا يغشون الفضة وينزلون عيار الذهب فكانت المصيبة بالفضة والذهب لهدم كالمصيبة بالاوراق النقدية لهدمنا كل يوم في ارتفاع وانخفاض . ولا عجب فقد كانت الدول بعد عصر صلاح وآله في هذه الديار تحتبط بدون قاعدة مستقرة والدول التي ينصب لها ملك وهو لم يبلغ الحولين ويتولى الممالك امره لا يصدر منها أكثر من هذا كما وقع في سلطنة الملك المظفر ابي السعادات احمد بن الملك المظفر فار كيوه فرس النوبة وهو ابن سنة وثمانية اشهر وسبعة ايام وهو يزعم من البكاء ومشت قدامه الامراء حتى دخل القصر الكبير وهو في حجر المرضعة وقبلوا الارض امامه ولما دقت الكوسات بهت الطفل وصار احوال العين .

للكلام صلة